PROVISIONAL

S/PV.2499
18 November 1983

ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والتسعين بعد الألفين والأربعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١١/٣٠

الرئيس :	السيد غاوتشي	(مالطة)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد تروياتوفسكي
	الأردن	السيد قصراوى
	باكستان	السيد شاه نواز
	بولندا	السيد ناتورف
	توغو	السيد أكاكبو
	زائير	السيد نغوايلا مبلا كالندا
	زمبابوى	السيد ماشينغادزى
	الصين	السيد ليانغ يوفان
	غيانا	السيد توماس
	فرنسا	السيد لوويه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طوسون
	نيكاراغوا	السيد تشامورو مورا
	هولندا	السيد فان دير ستويل
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد ليخنستاين

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في قبرص

رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، موجّهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/16147)

رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، موجّهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لقبرص لدى الأمم المتحدة (S/16150)

رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، موجّهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة (S/16151)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار اتخذه المجلس في جلسته السابعة والتسعين بعد الألفين والأربعمائة ، أدعو ممثل تركيا وقبرص واليونان الى شغل المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس . وأدعو ممثلي استراليا ، والجزائر، ورومانيا ، وسرى لانكا ، وسيشيل ، وكندا ، وكوبا ، والهند ، واليمن الديمقراطية ويوغوسلافيا الى شغل مقاعد في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد كيرجا (تركيا) والسيد موشوتاس (قبرص) ، والسيد خرالمبوبولس (اليونان) ، بشغل المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس ، وقام السيد وولكوت (استراليا) ، والسيد سحنون (الجزائر) والسيد مارينسكو (رومانيا) ، والسيد فونسيكا (سرى لانكا) ، والسيدة غونتيليه (سيشيل) ، والسيد بيلتييه (كندا) ، والسيد روا كورى (كوبا) ، والسيد كريشنان (الهند) ، والسيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) ، والسيد غولوب (يوغوسلافيا) بشغل مقاعد في جانب قاعة المجلس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المطروح على جدول أعماله .

أمام أعضاء المجلس الوثيقة S/16149 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية . وقد تلقى أعضاء المجلس نسخا من رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة. وسوف توزع هذه الرسالة كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/16162 في توزيع الساعة ٠٠/٦ صباح غد .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ بتقديم التهنئة لكم ، سيدى ، بمناسبة توليكم المنصب الرفيع لرئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني / نوفمبر . لقد كان لي شرف العمل عن قرب معكم بشأن جميع المسائل الهامة التي عرضت على مجلس الأمن وقد استفدت كثيرا من كفاءتكم الدبلوماسية المشهود لها وخبرتكم وقدرتكم القيادية . واننا على ثقة من أن المجلس ، تحت قيادتكم الكفوءة ، سوف يتخذ قرارات حكيمة تخدم على افضل نحو قضية السلم والاستقرار الدوليين . وليس لدينا اى شك في أن خبرتكم الواسعة وقدرتكم التي تم اختبارها سوف تسمحان لمجلس الأمن بأن يعالج بنجاح التطورات الحساسة والخطيرة الجارية في قبرص والمعروضة عليه حاليا .

وأود أن أغتنم هذه المناسبة ايضا لاعرب عن امتناننا لسلفكم السفير عبد الله صلاح ، ممثل الاردن ، الذى ادار اعمال المجلس بامتياز كبير عبر ظروف صعبة .

ان الحالة في قبرص خلال العقدين الماضيين كانت مصدر قلق ورعب عميقين لبلادى وقد تم التعبير عن مدى القلق الذى تشعر به حكومة باكستان ، فيما يتعلق بالتطورات الاخيرة في قبرص في البيان الذى صدر بالامس في اسلام اباد ، والذى جاء فيه :

" ان حكومة باكستان تتابع باهتمام شديد التطورات على اثر الاعلان الجماعي للجمعية التشريعية للقبارصة الاتراك . وفي هذا الصدد يتبادر الى الاذهان ان باكستان قد اعربت باستمرار عن تعاطفها مع الشعب القبرصي التركي الشقيق ودعمها لجهوده من اجل ضمان حقوقه العادلة .

" وان حكومة باكستان كانت تأمل في نجاح المحادثات بين الطائفتين تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة . وتلاحظ مع الاسف ان المحادثات لم تحرز الا القليل من التقدم وان هذه المحادثات لم تعقد منذ منتصف هذا العام .

" وتستطيع باكستان ان تتفهم جيدا الاحباط الذى ولدته العرقلة المنتظمة لجهود الطائفة القبرصية التركية بغية التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية في اطار مشاركة اتحادية وتجدر الاشارة الى ان الجمعية القبرصية التركية اكدت

من جديد في اعلانها الاخير على استعدادها لمتابعة المفاوضات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة .

" ان حكومة باكستان تناشد المجتمع الدولي ان يقدر الطابع الملح للمشكلة وان يشجع على بذل الجهود من اجل استئناف المفاوضات بين الطائفتين بغية التوصل الى تسوية سلمية . وهي على اقتناع بان اية محاولة لعزل الطائفة القبرصية التركية سوف تعوق تحقيق هذا الهدف ."

ان اعلان الزعماء القبارصة الاتراك باقامة جمهورية مستقلة له خلفية معقدة ومأساوية لا يمكن التغاضي عنها في تقييم مجرى الاحداث المؤسفة الاخيرة في الجزيرة .

وقد استمعنا باهتمام كبير ، بالامس ، الى البيانات التي القاها امام المجلس وزيرا خارجية قبرص واليونان وصاحب الفخامة السيد رؤوف دنكتاش والممثل الدائم لتركيا ، وقد بذلنا جهدا في تقييم هذه البيانات ومن اجل فهم جوهر وجهات النظر المتعارضة التي تم الاعراب عنها . وقد افصحوا مرة اخرى عن كرب ومرارة الحالة التي نشأت بسبب القضاء على التوازن الحساس لاتحاد مستقل ذى طائفتين من جانب طرف واحد منذ عشرين عام ، وبسبب عدم بذل اى جهد جاد لاستعادة ثقة الطائفة التركية بامكانية تطبيق هذا المفهوم وبالتالي فان اعلان الاستقلال من قبل الطائفة القبرصية التركية له جذور في تاريخ العلاقات بين الطائفتين وفي الشكاوى القوية التي اعرب عنها القبارصة الاتراك والتي بقيت دون ردود عبر السنوات . لقد شعر القبارصة الاتراك باقتناع عميق ان حقوقهم المنصوص عليها في دستور عام ١٩٦٠ تم انكارها . وفي الوقت نفسه يجدون انفسهم قد استبعدوا عن المشاركة في الحكومة على قدم المساواة كما ينص عليه الدستور .

وقدم صاحب الفخامة السيد رؤوف دنكتاش في بيانه تفاصيل أوجه الظلم التي يعاني منها القبارصة الاتراك منذ ان قامت المجموعات الارهابية المتعصبة المهيمنة على الطائفة القبرصية اليونانية بشن حملة من العنف والتخويف والقمع ضدهم منذ اكثر من عقدين . وقد ادت هذه الافعال الى تمزيق النسيج التشريعي والتنفيذى والقانوني لدولة المشاركة كما تم تصورها عندما حصلت قبرص على استقلالها . لقد فقد المنطق القائل بان الطائفتين

هما الشريكتان المؤسستان للدولة الجديدة سلامته عندما اتبعت احدى الطائفتين اسلوبا يحرم الطائفة الاخرى من مركزها المتساوى ومن حقوقها الوطنية المشروعة .

وان مشاعر القلق التي اعربت عنها مرارا وتكرارا الزعامة القبرصية التركية توضح مدى نبذ الطائفة التركية وعزلها عن الاتجاه الرئيسي للحياة السياسية في هذا البلد . وفي الوقت نفسه فان المواطنين اليونانيين زادوا من احتكارهم لادارة العلاقات الخارجية للجزيرة ودور تمثيلها في المحافل الدولية . وان انزال الطائفة التركية الى مرتبة المواطنين من الدرجة الثانية ، سواء في الداخل او في الخارج ، قد اصبح حقيقة قائمة . وبقي صوت الطائفة التركية مكتوما في الامم المتحدة وكذلك في حركة عدم الانحياز . وان غياب صوت القبارصة الاتراك عن هذه المحافل قد جعل حقيقة الموقف في قبرص غامضة ومنع المجتمع الدولي من اتخاذ اجراء في الوقت المناسب لتفادى نشوء حالة جعلت تدخل دولة ضامنة لا مفر منه طبقا للاتفاقيات الدولية لعام ١٩٦٠ .

لقد تحدثت بايجاز عن هذه الظروف لانه لا يمكن ، بدون مراعاتها بدقة قياس عمق اليأس الذى تشعر به الطائفة القبرصية التركية منذ اكثر من عقدين ؛ ولا يمكن ايضا الوصول الى حكم صحيح على تطور احداث هذا الاسبوع في قبرص . ودون تطوير منظور صحيح للأحداث لن يتمكن مجلس الامن من النهوض باعادة انشاء اتحاد قبرصي مستقل ذى طائفتين ومنطقتين ، وهو هدف جهود السلم التي قامت بها الامم المتحدة وهو ايضا ما التزمت به الطائفتان في الماضي .

لقد ذكرت باكستان المجتمع الدولي دائما في الماضي بوهن الحالة في قبرص واكدت على الحاجة الى تعزيز الثقة بين الطائفتين التي يمكن ان تضمن احراز التقدم في المحادثات بين الطائفتين وتعزيز مبادرات الامين العام .

ومن دواعي الاسف العميق ان قرارات الجمعية العامة بقيت غير عابئة بمشاعر القلق هذه ، الامر الذى ادى الى اتساع شقة الخلاف بين الطائفتين وتعمق شعور القبارصة الاتراك بالاحباط .

وقد اعلم السيد دنكتاش الأمين العام في الشهر الماضي باستعداد القبارصة الاتراك لاستئناف المفاوضات بين الطائفتين وبالحاجة الى عقد اجتماع مع الرئيس كبريانو في اجتماع قمة جديد ، تحت رعاية الامم المتحدة . وكان الهدف من اجتماع القمة تحديد النوايا الحقيقية للجانبين بشان حل اتحادى عن طريق مفاوضات مباشرة . ومرة اخرى شعر القبارصة الاتراك بخيبة أمل عميقة ازاء عدم ملاءمة الاجابة التى تلقوها على اقتراحهم الصادق وهكذا فان قرار الطائفة القبرصية التركية باعلان استقلال الجمهورية التركية لقبرص الشمالية يعود الى تجاهل المجتمع الدولي لشواغلها ومصالحها الحيوية بقدر ما يعود الى فشل الزعماء القبارصة اليونانيين في ازالة شكوك ابناء بلدهم الاتراك .

ولسنا بحاجة الى اعتبار تزايد عدم الثقة بين الطائفتين او اعلان اقامة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية سبب نشوء الفجوة التي لا يمكن تخطيها بين الطائفتين . فان امل التوصل الى تسوية سلمية على اساس هيكل اتحادى ذى طائفتين ومنطقتين كان حيا في الرسالة الموجهة الى الامين العام من صاحب الفخامة السيد رؤوف دنكتاش . فقد اعرب السيد دنكتاش في رسالته بوضوح عن امله في استمرار المفاوضات تحت رعاية الامين العام على اساس المساواة بغية حل جميع القضايا المعلقة .

ان السيد دنكتاش ، في بيانه أمام مجلس الأمن بالأمس ، أوضح ، في عبارات قاطعة ، التزامه باتفاق دنكتاش/مكاريوس لعام ١٩٧٧ ، واتفاق دنكتاش/كبريانو لعام ١٩٧٩ والبيان الافتتاحي للأمين العام في ١٩٨٠ ووثيقة التقييم التي أعدتها الأمم المتحدة عام ١٩٨١ ، وكلها تشكل أساسا صالحا وتبادليا متفق عليه لاجراء المحادثات بين الطائفتين . لقد أوضح أن الباب كان مفتوحا على اتساعه لاستئناف المفاوضات بغية اعادة اقامة دولة المشاركة في اطار اتحادى ثنائي الطائفة وثنائي المنطقة .

ان الوقت ليس متأخرا كي يلعب مجلس الأمن دورا بناء وحاسما في ايجاد حل للحالة في قبرص . ان اعلان الجمهورية التركية لقبرص الشمالية المستقلة لا يصل الى درجة عمل من أعمال التقسيم التي لا يمكن الرجوع فيها . ان الطائفة القبرصية التركية مستعدة للاستجابة الى أية بادرة ايجابية من جانبنا . وقد أكدت من جديد رغبتها في استمرار مهمة المساعي الحميدة للأمين العام ورغبتها في استئناف المفاوضات في أى وقت وفي أى مكان . وفي الوقت نفسه ، أعرب الأمين العام عن استعداده لاستئناف مهمته للمساعي الحميدة .

فلنغتنم الفرصة المتاحة لنا كي نشد أزر الأمين العام للاستمرار في مساعيه الحميدة وللاضطلاع بالدور البناء الذى ينتظره في قبرص . دعونا نتفادى تحويل جهودنا الى مجرد اعتماد قرار يعمل على ادانة الطائفة القبرصية التركية ، التي يعتبر تعاونها شرطا لا غنى عنه لاستعادة وحدة قبرص . فمثل هذا القرار سوف يؤدى ، غالبا ، الى تصعيد الآلام بدلا من تضميد الجراح ، بل سوف يؤدى ، غالبا أيضا ، الى تشجيع الميول التي نحاول الحد منها ، والى زيادة خطورة الموقف الذى نحاول معالجته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الىّ .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : اسمحوا لي ، بادئ ذى بدء ، أن أرحب بوزيرى خارجية كل من قبرص واليونان ، اللذين قدما الى نيويورك للمشاركة في أعمال مجلس الأمن .

لقد أيد الوفد السوفياتي النداء الذى وجهته جمهورية قبرص الى مجلس الأمن باعتبار أن هذا النداء له ما يبرره . ان الاتحاد السوفياتي ، منذ قيام جمهورية قبرص، قد اتبع دوما سياسة تقوم على احترام استقلال هذه الدولة وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووضعها غير المنحاز الذى اختارته ، وانطلاقا من هذا الموقف المبدئي ، فان الاتحاد السوفياتي ، منذ أن عرضت مسألة قبرص ، أعلن دوما - ولا يزال يعلن - معارضته لادماج قبرص مع أى بلد أو تقسيمها بأى شكل من الأشكال . ان العمل الذى يهدف الى تقسيم قبرص يتعارض مباشرة مع القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بما فيها قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) ، الذى اعتمد بالاجماع في عام ١٩٧٤ وأيده مجلس الأمن . ونفس الشيء ورد في قرار مجلس الأمن ٣٦٧ (١٩٧٥) ، الذى أعرب فيه للمجلس عن معارضته " لأية محاولة لتقسيم الجزيرة " (القرار ٣٦٧ (١٩٧٥) ، الفقرة ١) .

وفي ضوء ذلك ، لا يسع الاتحاد السوفياتي الا أن يشاطر المجتمع الدولي قلقه العميق ازاء اعلان قادة الطائفة التركية في قبرص قيام ما يسمى دولة مستقلة في الجزء الشمالي من الجزيرة . ان الأحداث التي ينظرها مجلس الأمن الآن تتميز بسمة خاصة، لأنها تقع في ذلك الجزء من أراضي جمهورية قبرص الذى يقع تحت الاحتلال العسكرى الأجنبي .

ومن الواضح أن هذا العمل الانفصالي لا يمكن أن يؤدى الا الى مزيد من تدهور الحالة في قبرص وتقويض أسس وامكانيات التسوية السياسية العادلة لمسألة قبرص . ولا شك أن هذا العمل ينبغي ادانته . فليس هناك تبرير لهذه الأعمال ، لا سيما وأنها حدثت في وقت اتخذت فيه مبادرات جديدة لاستئناف المحادثات بين الطائفتين بشأن الجزيرة .

ان الاتحاد السوفياتي يدين كل الأعمال التي تقوض السلامة الاقليمية لجمهورية قبرص والتي تخلق تهديدا للسلم والأمن الدوليين . ويعتقد الاتحاد السوفياتي أنه ،

لصالح السلم والهدوء في المنطقة ، ينبغي أن تسحب قيادة الطائفة القبرصية التركية قرارها . وينبغي ايجاد الظروف الملائمة من أجل استئناف المفاوضات البناءة بين الطائفتين ، من خلال المساعي الحميدة للأمين العام وعلى أساس مقررات الأمم المتحدة ذات الصلة الصادرة بشأن مسألة قبرص .

وهناك حقيقة أخرى جديرة بالملاحظة ، وهي أن تلك الأحداث وقعت في قبرص في سياق تصعيد عام للتوترات الدولية ناجم عن أعمال القوى التي تشعل بؤر التوتر في مختلف أجزاء العالم والتي تجاهد لبذر الشك والعداوة بين الدول والشعوب . وكما أكد بيان وكالة (تاس) للأنباء بتاريخ ١٧ تشرين الأول / نوفمبر ١٩٨٣ فان " ماحدث في قبرص هو النتيجة المباشرة لهذه الأعمال " .

وفي هذه الظروف ، فانه من الأهمية بمكان لجميع الدول أن تبدى أقصى قدر من ضبط النفس وأن تتجنب القيام بأى عمل من شأنه أن يخلق تعقيدات جديدة في الحالة وألا تفعل أى شيء يزيد تفاقم التوترات في قبرص وفي المناطق المجاورة لها .

وفي رأى الاتحاد السوفياتي أن من واجب مجلس الأمن أن يدعو الى سحب القرار الذى اتخذته قيادة الطائفة التركية في قبرص وأن يؤكد قراراته السابقة بشأن مسألة قبرص وبصفة خاصة تلك الأحكام المتعلقة بضمان السلامة الاقليمية لجمهورية قبرص وعدم جواز التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية . ومن الضرورى أيضا أن يوجه مجلس الأمن نداء الى جميع الدول المعنية بأن تظهر ضبط النفس وألا تتخذ أى عمل من شأنه أن يؤدى الى زيادة أخرى في التوتر في قبرص أو فيما حولها .

وفي الختام ، يود الوفد السوفياتي أن يؤكد على أن الاتحاد السوفياتي يؤيد بحزم وبصفة مستمرة قبرص موحدة وذات سيادة ومستقلة مع عدم المساس بسلامتها الاقليمية ، ويحترم سياسة عدم الانحياز التي تتبعها جمهورية قبرص . ونحن نعتقد أن كل نقاط الخلاف المعلقة بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك يمكن حلها ، بل ينبغي حلها ، عن طريق المفاوضات البناءة على أساس قرارات الأمم المتحدة

ذات الصلة دون تدخل ، بل وما هو أكثر أهمية أن يكون ذلك دون ضغط من الخارج . ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يؤيد التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص ، ويؤيد انسحاب جميع القوات الأجنبية وازالة القواعد العسكرية من الجزيرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل سرى لانكا . واني أدعوه أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس ويدلي ببيانه .

السيد فونسيكا (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزيـــة) أود أن اشكركم وأن أشكر المجلس على اعطاء وفد بلادى هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشـــأن هذا البند : "الحالة في قبرص" ، وأود كذلك أن اعبر عن تقديرى للسفير عبد اللـــه صلاح ممثل الأردن على رئاسته للمجلس في شهر تشرين الأول /اكتوبر العصيب . وان اهنئكم كصديق وزميـل على توليكم رئاسة المجلس في شهر تشرين الثاني /نوفمبر ، وان اتمنى لكـــم كل توفيق .

فور ان علمت حكومة سرى لانكا بالاعلان من جانب واحد الصادر في ١٥ تشريـــن الثاني /نوفمبر من زعامة الاقلية التركية في قبرص ، أصدر وزير خارجية بلدى بيانا اقتبـــس منه ما يأتـي :

" تلقيت بصدمة كبيرة اخبار اعلان الانفصال والاستقلال من مجموعة أقلية تركية تسمي نفسها الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . ان هذا الاعلان غيـــر مشروع وغير مقبول على الاطلاق من جانب المجتمع الدولي ، ولا شك في ان هذا العمل امكن اتخاذه نتيجة التواجد المستمر للقوات الأجنبية في هذه المنطقة .

"لقد ايدت سرى لانكا دائما استقلال قبرص وسيادتها وسلامة أراضيهـا ووضعهـا غير المنحاز . وان قبرص شأنها شأن سرى لانكا ، عضو في الكومنولث وعضو مؤسس لحركة عدم الانحياز ، وقد قدمت اسهاما ملحوظا في نمو هـــذه الحركة تحت زعامة رئيسها الأول الاسقف مكاريوس .

"ان اعلان الاستقلال غير المشروع ، الصادر من جانب واحد عن هـذه المجموعة يعد نكسة مؤسفة للجهود التي تبذل من أجل تحقيق السلم والوحـدة والاستقرار في قبرص ، بفضل جهود حكومة قبرص ، وجهود الامم المتحدة وحركـة عدم الانحياز .

"ان سرى لانكا تدين بدون تحفظ هذا العمل ولن تعترف بأى لشكـل من الأشكال بمثل هذا الكيان " .

لقد كانت قبرص محل انشغال الامم المتحدة زهاء عشرين عاما كما كانت محل قلـق

عميق للمنظمة بعد غزوها واحتلال القوات الاجنبية بصورة مستمرة لأكثر من ثلث اراضيها منـذ تموز/يوليه ١٩٧٤ . ولا ينبغي ان اثقل على المجلس بسرد هذا التاريخ ويكفي أن اذكـّر بقراريه ٣٦٥ (١٩٧٤) و ٣٦٧ (١٩٧٥) اللذين لم ينفذا حتى الآن ، باستثناء احياء المحادثات بين الطائفتين .

ويجتمع المجلس الان بسبب هذا التطور الاخير ، واعني به اعلان الاستقلال مـــن جانب واحد ، وهو عمل انفصالي قامت به القيادة القبرصية التركية . لقد كان اعلانا وصفـــه الأمين العام للأسباب التي ذكرها بأنه تطور خطير علم به ببالغ القلق .

وقد يكون من المناسب هنا ان نذكر انه في شباط/فبراير ١٩٧٥ ، واثناء استمـرار المحادثات بين الطائفتين ، اعلـن الزعماء القبارصة الاتراك قيام " دولة قبرص الاتحاديـــة التركية " . ولو نظرنا الى الوراء لتبين ان ذلك كان مقدمة للاجراء الأخير الذى اتخـــذوه لقـد اكتفى المجلس في قراره ٣٦٧ (١٩٧٥) بالتعبير عن الأسف بسبب هذا القـــرار الصادر من جانب واحد ، مؤكدا ان ذلك القرار لن يخل بالتسوية السياسية النهائيـــة .

لقد انقضت حوالى عشر سنوات منذ ذلك الوقت . ونحن نسلم بأن المحادثـــات بين الطائفتين احرزت تقدما بطيئا ، وان كل طرف القى على الآخر مسؤولية ذلك . ولكـــن المرء يضطر هنا الى التساؤل عما اذا كانت الزعامة التركية القبرصية قد عملت بحسن نيـــة عندما اصدرت اعلانا آخر من جانب واحد ، في الوقت الذى وصل فيه الممثل الخاص للامين العام للاعداد لاجتماع على مستوى عال اقترحه السيد روّوف دنكتاش بنفسه من أجل اجـراء مفاوضات جادة بين الطائفتين . وينبغي للمجلس الآن أن يجرى مشاورات مكثفة حول ما اذا كان ينبغي رفض هذا العمل أو شجبه أو ادانته . ولعل الأهم من ذلك كفالة ابطال مفعول هذا الاجـراء غير المشروع . لقد ايدنا في الماضي المساعي الحميدة للأمين العـــــام واستئناف المحادثات بين الطائفتين ، وسنواصل تأييدنا للأمرين ، ولكن ذلك قد لا يكون ممكنا اذا ما سمح ببقاء اعلان الاستقلال من جانب واحد .

لقد تأثر وفد بلدى بالبيانات التي ادلى بها جميع المتكلمين حتى الآن . فجميعهم فيما عدا واحد امتنعوا عن تأييد ما سمي زيفا " بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية " . ومـن

دواعي الارتياح ان نعلم انه حتى الأمس لم تعرب سوى دولة وحيدة فقط هي تركيا عن اعترافها . لقد كانت استجابة الدول الأعضاء مشوبة بحذر مفهوم . ان عددا بسيطا من الدول الأعضاء يمكنها أن تدعي لنفسها مزايا التجانس فيما يتعلق بالطابع العرقي أو اللغوى او الديني أو القبلي لسكانها ، أو عدم وجود أقليات وما يصاحب ذلك من مشاكل . وستكون سلامة اراضي دول كثيرة معرضة للخطر اذا فسر حق تقرير المصير المنطبق في السياق الاستعمارى بأنه حق في الانفصال . لذلك يجب على المجلس — كما فعل في الماضي — ان يؤكد على سلامة اراضي جمهورية قبرص .

وتعتبر ظاهرة اعلان الاستقلال من جانب واحد من ظواهر التاريخ المعاصر . ويمكن لممثل زمبابوى وهو عضو في المجلس ان يقول لنا كيف ان السيد ايان سميث استغرق حوالي ١٥ سنة ليكتشف عدم جدوى أى اعلان للاستقلال من جانب واحد تصدره أقلية بمساعدة عسكرية اجنبية . ان زعامة الطائفة القبرصية التركية في قبرص ستخدم شعبها بطريقة افضل اذا ما تخلت عن طريق المغامرة الذى سلكته ، ولجأت الى استئناف مسيرة التفاوض والحوار . واخيرا ، الدول الضامنة بما في ذلك حكومتا تركيا واليونان تضطلع بدور — أو بالأحرى بواجب هام — في الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب المعاهدة وبموجب الميثاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل سرى لانكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل كوبا ، وأدعوه الى ان يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد روا كورى (كوبـا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيـدى الرئيس ، أود أن اعرب عن ارتياح وفد بلادى لرؤيتكم تترأسون الاجتماع الحالي للمجلس . ان خبرتكم وكفاءتكم وقدرتكم الدبلوماسية المشهور بها تضمن لنا بلا شك انكم ستستطيعون توجيه أعمال المجلس صوب النتائج العادلة التي ينتظرها المجتمع الدولي . ومن خلالكم سيدى ، اشكر اعضاء المجلس لاتاحة هذه الفرصة لي للمشاركة في النقاش .

ان الاجراء الانفرادى من قبل زعماء الطائفة القبرصية التركية في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر والمتمثل في اعلان قيام دولة مستقلة في الجزء من اراضي جمهورية قبرص الذى مازالت تحتله قوات مسلحة أجنبية قد صدم المجتمع الدولي كما صدم الغالبية الساحقة من البلدان الممثلة هنا .

منذ عام ١٩٥٥ قام ممثلو هذه الطائفة باتخاذ خطوات صوب اتخاذ القرار غير الشرعي الحالي وذلك باعلانهم ان ذلك الجزء من هذه الجمهورية سوف يتحول الى دولة اتحادية تركية ، مما يشكل احتقارا للمعاهدات التي اقيمت على اساسها جمهورية قبرص في عام ١٩٦٠ ولميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي .

ولمدة زادت على العشرين عاما ما فتئت جمهورية قبرص من أبرز اعضاء حركة البلدان غير المنحازة وأول رئيس دولة بها وهو المرحوم الاسقف مكاريوس كان من اوائل من شاركوا في مؤتمر بلغراد في عام ١٩٦١ وكان من المنادين البارزين بافكار عدم الانحياز التي ادت الى انهاء الاستعمار في جمهورية قبرص والى استقلالها وعدم انحيازها . وفي الواقع فان المغامرة العسكرية التي تمت ضد قبرص في عام ١٩٧٤ — وآثارها المتمثلة في الاحتلال والتقسيم المصطنع للجزيرة مازالت مستمرة — تعرض للخطر الوجود المستقل وذا السيادة وغير المنحازة للجمهورية التي أسسها مكاريوس .

ومنذ ذلك الحين فان حركتنا لم تكف عن تجديد تضامنها مع القضية العادلة لشعب قبرص والمطالبة بانسحاب القوات الاجنبية وحث الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية بالحاح على ان تحلا خلافاتهما عن طريق المباحثات المخلصة فيما بين الطائفتين ،

وعلى قدم المساواة بهدف ضمان كل منهما لحقوقها في قبرص المتحدة ذات السيادة المستقلة وغير المنحازة .

واثناء زيارتنا الاخيرة لقبرص في شهر آذار/مارس من العام الحالي بصفتنا عضوا في فريق الاتصال للبلدان غير المنحازة الذى زار الجزيرة بناء على دعوة من الرئيس اسبيروس كبريانو امكننا ملاحظة ان الحكومة القبرصية تعتزم بحزم المضي قدما في طريق تحقيق تسوية سلمية تفاوضية برعاية الأمين العام للامم المتحدة . وفضلا عن ذلك استمعنا على لسان زعماء قبرص ان تلك الرغبة في التفاوض تشاطرها الطائفة القبرصية التركية .

ونحن نفهم ان عملية التفاوض قد سارت في طريقها - وهي ضرورية مهما كانت صعوبتها وحساسيتها - انطلاقا من مبادرات الامين العام . وان ممثله السيد غوبي كان سيقدم بعد وقت قصير الى الطرفين مقترحات محددة بشأن الخطوات الجديدة المقترحة .

ان الاجراء الانفرادى غير الشرعي ، الذى تم في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الجارى ، في موقف دولي متوتر بسبب السياسة العدوانية التدخلية التي تنتهجها الادارة الحالية في الولايات المتحدة ، هذا الاجراء جرى بالفعل في وسط عملية التفاوض التي كانت مليئة بالآمال وكان من شأنها السماح للمحادثات بين الطائفتين بالخروج من المأزق الذى كانت تواجهه . وأثر هذا الاجراء ، أبعد ما يكون عن فتح الطريق امام محادثات جديدة - كما يدعي الناطق باسم القبارصة الاتراك - يخلق مرة اخرى مأزقا في الموقف ويجعله اكثر خطورة نظرا لمحاولة الانفصال التي يحاول الزعماء القبارصة الاتراك ان يفرضوها كأمر واقع بقوة السلاح تؤيدهم في ذلك قوات الاحتلال الاجنبية .

ولا يمكن السماح باستمرار هذا الموقف الخطير الا اذا كنا نؤيد التعسف وانعدام الشرعية للذين تصرفوا خارج اطار القانون والعدالة . ومن ثم ينبغي لمجلس الأمن أن يدين اعلان القيادة القبرصية التركية عن عزمها الانفصال عن جمهورية قبرص ، وان يعتبر هذا الاعلان باطلا وغير ذى مفعول .

علينا أيضا أن نطالب بالتنفيذ الفورى الفعال لقرارى مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) و ٣٦٧ (١٩٧٥) وبخاصة الاجزاء المتعلقة باحكام قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) التي أيدها القرار ٣٦٥ (١٩٧٤) لمجلس الأمن .

ويتعين على جميع البلدان احترام سيادة قبرص واستقلالها وسلامة أراضيهـــا ووحدتها وعدم انحيازها . وبالتالي يتعين على هذا المجلس ان يطالب هذه الـــدول ، كما عليه أن يطالب الاطراف المعنية ، بالامتناع عن أى تصرف أو اى محاولة لتقسيم الجزيـرة ومن الضرورى ، قبل أى شيء آخر ، منع نشوء نزاع جديد في شرقي البحر الأبيض المتوسط .

ومن وجهة نظر وفد بلادى يتعين على اعضاء المجتمع الدولي أن يعلنوا بوضـوح عدم اعترافهم بنظام الحكم غير الشرعي الذى أنشيء في المنطقة المحتلة من قبرص .

ان الأمين العام الذى كان يحقق ، بصورة ذكية ، التقدم صوب حل هذا النـزاع عليه أن يستمر في مهمته للمساعي الحميدة وفي جهوده الشخصية ، بحثا عن حل للمشكلـــة عن طريق المباحثات ما بين الطائفتين . ولكن قبل ذلك من الضرورى لمجلس الأمن أن يساعد في منع انجاز هذا التصرف غير الشرعي من جانب زعماء الطائفة القبرصية التركية ، وأن يساعد في المحافظة على استقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازهـــا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كوبا على الكلمـــات الرقيقة التي وجهها لـــي .

المتكلم التالي هو ممثل يوغوسلافيا وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولـــة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد غولوب (يوغوسلافيـا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يطيب لنا ، سيدى الرئيس ، ان نراكم - وانتم تمثلون مالطة البلد الأوروبي غير المنحاز الواقـــع في حوض البحر الابيض المتوسط - تترأسون المجلس في هذا الوقت الذى يزداد فيـــه التوتر في شرقي البحر الابيض المتوسط وتتهدد فيه السلامة الاقليمية لجمهورية قبرص . ونحن على اقتناع بأن حكمتكم وخبرتكم وتمسك بلادكم الثابت بسياسة عدم الانحياز سوف تكون عونـا كبيرا للمجلس .

واسمحوا لي في هذا المنعطف ان اذكر ، بتقدير عميق ، بالعمل الذى قام بـه صاحب السعادة السفير عبد الله صلاح سفير الأردن الذى ترأس اعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول /اكتوبر بحيدة مطلقة واسلوب يتسم بالحكمة والمسؤولية .

ان جمهورية قبرص هي دولة مستقلة ذات سيادة وعضو مؤسس لحركة البلدان غيـر المنحازة ودولة عضو في الامم المتحدة .

انها دولة اسهمت اسهاما قيما في تطوير سياسة حركة عدم الانحياز وتعزيزها ، وفي تطوير وتعزيز الأمم المتحدة ، بوصفها منظمة مكرسة لصون السلم والأمن .

ان حكومة جمهورية قبرص المستقلة ذات السيادة وغير المنحازة تلجأ مرة أخرى الآن الى مجلس الامن . ان جمهورية قبرص تواجه محاولة لتقسيمها ولاضفاء الطابع القانوني على هذا التقسيم في تجاهل كامل لقرارات وتوصيات الجمعية العامة ومجلس الأمن للأمم المتحدة والقانون الدولي .

ان رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية قد أصدرت في هذا الصدد البيان التالي :

" ان رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية قد درست الحالة الاخيرة التي ترتبت على الاعلان الانفرادي لاستقلال الجزء الذي تحتله القوات المسلحة التركية من قبرص منذ عام ١٩٧٤ . ان هذا العمل ينتهك بطريقة مباشرة قرارات مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة ويعوق جهود الامين العام الرامية الى البحث عن تسوية سلمية لمشكلة قبرص عن طريق المحادثات بين الطائفتين القبرصيتين . لقد أدانت الرئاسة هذا العمل باعتباره محاولة لاضفاء الطابع القانوني على تقسيم بلد مستقل وغير منحاز .

" وترى الرئاسة بقلق بالغ ان هذا العمل من شأنه أن يؤدي الى خلق بؤرة توتر جديدة في شرقي البحر الأبيض المتوسط وأنه ، في ظل ظروف دولية تتسم الآن أكثر من أي وقت مضى بالتوتر وتهديد السلم العالمي ، يشكل مصدرا آخر لعدم الاستقرار ويهدد السلم والأمن في هذا الجزء من العالم وما وراءه .

" ولهذا السبب ، تعتبر يوغوسلافيا أن هذا العمل غير مقبول وتتوقع ان الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، اللذين تتضمن ولايتها ايجاد حل لمشكلة قبرص ، سيتخذان عملا عاجلا ، على أساس قراراتهما السابقة ، وذلك لالغاء هذا القرار الذي اتخذه طرف واحد . وترى الرئاسة أيضا أنه من الضروري بذل جهود جديدة وفورية للبدء في المفاوضات بين الطائفتين القبرصيتين على قدم

المساواة بغية التوصل الى حل مقبول بالنسبة للطرفين مع الاحترام التام لاستقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها ووضعها غير المنحاز على أساس قرارات مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز .

" لا يمكن تحقيق حل عادل ودائم لمشكلة قبرص الا على هذا الاساس وبما يتفق مع مصلحة شعب جمهورية قبرص ، والطائفتين القبرصيتين ، ودول المنطقة وشعوبها ، وكذلك السلم والأمن .

" وترى يوغوسلافيا أنه تحقيقا لهذه الغاية ، من الضرورى ان تقوم بلدان عدم الانحياز بعمل أساسي يرمي الى حماية السلامة الاقليمية لجمهورية قبرص وسيادتها واستقلالها ووحدتها ووضعها غير المنحاز ، وهي ايضا أحد البلدان التي اشتركت في تأسيس حركة عدم الانحياز " .

ان محاولة انشاء دولة في جزء من جمهورية قبرص المستقلة وذات السيادة يقع تحت احتلال قوات تركيا المسلحة ، تعتبر حلقة جديدة في سلسلة من الحالات المتوترة في العلاقات الدولية . وهذه الحالات ناجمة عن استخدام القوة ، وانتهاك قرارات وتوصيات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، والعدوان وتهديد استقلال البلدان وسيادتها وكذلك السلم والأمن في العالم . ان تلك المحاولة تمثل حالة أخرى من حالات انتهاك السلامة الاقليمية والسيادة لبلد غير منحاز .

ان القلق الناجم عن حالة السلم الهشة للغاية في العالم ينتشر بشكل واسع . ومع ذلك ، فان حالات استخدام القوة والاحتلال الذى ينجم عنه تتعاقب الواحدة بعد الأخرى ومهما تكن الجهة التي تنشأ فيها حالة فرض الامر الواقع على المجتمع الدولي لا تلبث هذه الحالة أن تستخدم لتبرير أمر واقع آخر . ويتعين علينا ألا نقبل بهذه الممارسة . ان عواقب الرضوخ لمثل هذا التطور تهدد جميع أعضاء المجتمع الدولي ، بغض النظر عن حجمهم .

ان المواجهة والعلاقات الدولية المتفاقمة تحمل الامم المتحدة عبئا ثقيلا بالفعل . وان ذلك يؤثر على أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة وأعمال هذا المحفل أيضا . ويتعين لذلك ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في جميع حالات الصراع والنزاع . وفي الوقت ذاته ليس هناك غنى عن بذل جهود جديدة لحل المشاكل عن طريق المفاوضات .

ان اعلان الاستقلال من طرف واحد يتعارض مع جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع ، بدءا بالقرار ٣٢١٢ (د—٢٩) ، الذى اتخذ بالاجماع في الدورة التاسعة والعشرين ، الى آخر قرار اتخذ في الدورة السابعة والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة وكذلك قرارات مجلس الامن ذات الصلة .

لقد صدر هذا الاعلان في الوقت الذى كان فيه الأمين العام للأمم المتحدة ، وفقا للقرار الذى اتخذ في أيار/مايو في هذا العام ، مشتركا شخصيا في الجهد القيّم الرامي الى بدء الحوار وايجاد الحل عن طريق المفاوضات بين الطائفتين القبرصيتين . ولذلك فان هذا الاعلان يضر بفعالية الأمم المتحدة ودورها ، وقدرة هذه المنظمة على معالجة هذه الحالة والحالات المماثلة .

ان اغفاء الطابع القانوني على محاولة تقسيم جمهورية قبرص سيؤدى الى المزيد من عدم الاستقرار والمزيد من تهديدات السلم في المنطقة .

اننا نرى أنه يجب ادانة هذا العمل الصادر من طرف واحد انه لا يستند على أى أساس قانوني ، ويتعين على مجلس الأمن أن يطلب الى واضعيه ومؤيديه ان يقوموا بسحبه . ونعتبر ان اعتراف البلدان الأخرى بهذا العمل الصادر من طرف واحد أمر من شأنه أن يضر ضررا بالغا بامكانيات ايجاد تسوية تفاوضية لمسألة قبرص وان يؤدى الى المزيد من التدهور .

ان حل مشكلة قبرص لا يمكن ان يقوم الا على اساس انسحاب القوات الأجنبية ووقف الاحتلال والتدخل الأجنبيين . وان الاتفاقين العاليي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ، يمثلان أساسا لحل المسائل المعلقة بين الطائفتين القبرصيتين .

اننا نعتبر انه من الجوهرى خلق الظروف المؤدية الى ايجاد حل سلمي يقبل به الطرفان عن طريق المفاوضات بين الطائفتين القبرصيتين على قدم المساواة ، وعلى أساس مقررات مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومبادئ سياسة عدم الانحياز . ان كل ما حدث منذ عام ١٩٧٤ لا يغير من واقع هذا الموقف . ومن الضرورى التمسك به لصون سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدتها وعدم انحيازها .

وفي الختام ، نأمل أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ عمل حاسم ودقيق لتحقيق ذلك، وأن يحظى الأمين العام بتأييد متجدد من جانب جميع الأطراف المعنية وذلك لمواصلة مهمته البنّاءة في السعي الى ايجاد حل تفاوضي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل يوغوسلافيا على كلماته الرقيقة التي وجهها الي .

السيد فان دير ستويل (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن اتقدم بالتهاني لكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس أثناء شهر تشرين الثاني / نوفمبر . ونظرا لحكمتكم ومهارتكم الدبلوماسية ، فانكم مؤهلون كل التأهيل لقيادة مداولاتنا . وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن مشاعر الاحترام الكبير التي يكنها وفد بلادي لممثل الأردن ، السفير صلاح ، وذلك للطريقة التي أدار بها أعمال مجلسنا أثناء شهر تشرين الأول/اكتوبر .

ان حكومة هولندا تأسف أسفا عميقا للاعلان الانفرادى للطائفة القبرصية التركية الذى صدر في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر والذى يزعم انشاء " الجمهورية التركية لقبرص الشمالية " باعتبارها دولة مستقلة . اننا نرفض هذا القرار لأنه يتجاهل بوضوح القرارات المتلاحقة للأمم المتحدة ، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٣٦٧ (١٩٧٥) ، الذى اتخذ بالاجماع والذى أعرب عن الأسف على اتخاذ القرار الانفرادى في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٥ باعلان أن جزءا من جمهورية قبرص سيصبح " دولة قبرص الاتحادية التركية " . وفي نفس الوقت دعا مجلس الأمن جميع الدول الى أن تحترم سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها ، وطلب بالحاح من جميع الدول ، بالاضافة الى الأطراف المعنية ، أن تمتنع عن اتخاذ أى عمل قد يضر بتلك السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية وعدم الانحياز ، علاوة على الامتناع عن أية محاولة لتجزئة الجزيرة أو توحيدها مع أى بلد آخر .

ان أقل ما يمكن أن نفعله الآن هو أن نصون مبادئنا والتزاماتنا السابقة بالمطالبة بسحب الاعلان المشار اليه أعلاه ، الباطل قانونا ، ويتوجب على جميع الدول أن تحترم سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدتها ، وأن تمتنع عن الاعتراف بما يسمى " الجمهورية التركية لقبرص الشمالية " . وفي هذا الصدد أن موقف هولندا ما زال واضحا ، ويقوم على أن الاعلان الانفرادى بانشاء " الدولة التركية لقبرص الشمالية " لن يمس اعتراف هولندا بجمهورية قبرص دون غيرها . اننا نكرر تأييدنا غير المشروط لاستقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها ، ولا نزال نعتبر أن حكومة الرئيس كيبريانو هي الحكومة الوحيدة الشرعية لجمهورية قبرص .

نتمسك دائما بالرأى الذى يفيد بأن المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية تشكل السبيل السليم الوحيد الذى يمكن أن يوصل الى التسوية السلمية المقبولة لطرفي النزاع . لذلك أيدنا دوما بقوة المحادثات بين الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية ، في اطار مهمة المساعي الحميدة للأمين العام ، التي كلفه بها مجلس الأمن ، وعلى أساس الاتفاقين العاليي المستوى المبرمين في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ و ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ .

ان الخطوة الأخيرة التي اتخذتها السلطات القبرصية التركية لا يمكن أن تؤدى الا الى تعقيد المهمة العسيرة بالفعل الرامية الى بلوغ تسوية في قبرص يقبلها شعبا الطائفتين . ويجب أن نسلم كذلك بأنه ستترتب عليها آثار سلبية على المحادثات بين الطائفتين . وقد أعرب الأمين العام ، في بيانه يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عن خيبة أمله وقلقه العميقين بسبب ان ذلك الاجراء سيترك بالتأكيد أثرا سلبيا على الحالة في قبرص وسيعقد مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها . وان ممثله الخاص ، السيد غويي ، قد عاد لتوه من قبرص ليقدم الاقتراحات الاخيرة الى الأمين العام ، تمهيدا لعقد اجتماع عالي المستوى بين زعيمي الطائفتين .

ورغم النكسة الحالية ، ما زلنا نعتقد أنه لا يوجد أى بديل عن المفاوضات وعن الحوار السلمي . لذلك نناشد الطائفتين ان تتعاونا كل التعاون مع الأمين العام في مهمة المساعي الحميدة من أجل تحقيق التقدم ، في أبكر وقت ممكن ، صوب تسوية عادلة ودائمة في قبرص . ونناشد جميع الأطراف أيضا أن تساعد في تهيئة المناخ الملائم لتحقيق تسوية عادلة ودائمة ، وان تكف عن اتخاذ أية اجراءات قد تؤدى الى تفاقم الحالة .

وفي ظل الظروف الحالية ، التي تصاعد فيها التوتر السياسي في قبرص مرة أخرى ، يعطي وجود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص (أونفيسيب) قسطا من الطمأنينة بأنه لن يسمح للأحداث الحالية بأن تخلي الطريق أمام أعمال لن تؤدى الا الى تدهور العلاقات بين الطائفتين . ولهذا السبب وحده يتوجب على المجتمع الدولي أن يؤكد من جديد تأييده المستمر للاونفيسيب .

الا أن وجود الاونفيسيب في قبرص يجب الا يستغل ذريعة لتجنب معالجة القضايا الحقيقية في قبرص . ان وجود هذه القوة لأكثر من ١٩ سنة يعد برهانا ساطعا على أن الحاجة الى تسوية مشكلة قبرص أكثر الحاحا من أى وقت مضى . وقد أكدت التطورات الأخيرة الحاجة الى معالجة مشاكل قبرص على وجه السرعة قبل فوات الأوان . واحدى

تلك المشاكل هي الوجود المستمر لقوات عسكرية أجنبية على أراضي جمهورية قبرص . لذلك نناشد جميع الأطراف ان تيسر الانسحاب المبكر لجميع القوات الأجنبية المسلحة من جمهورية قبرص في ظروف لا تتعرض فيها سلامة الطائفتين للخطر .

وفي ضوء العلاقات الوثيقة بين بلادي وقبرص وشعبها ، الذي عانى من مشاق عديدة ، سنواصل جهودنا لاقناع أصدقائنا بأن التسوية السلمية والعادلة لمشكلة قبرص ممكنة للتحقيق . وبعد الأحداث الأخيرة نحتاج الى قدر كبير من التفكير والشجاعة لبناء الثقة المتبادلة الضرورية التي يتعذر دونها تحقيق تسوية شاملة . ويحدونا الأمل الصادق أن يمارس جميع الزعماء المعنيين الحكمة السياسية التي يتطلبها الموقف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل هولندا على الكلمة الطيبة التي وجهها اليّ .

المتكلم الأخير في هذا الصباح هو ممثل قبرص ، وأعطيه الكلمة .

السيد موشوتاز (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان عددا من الادعاءات والتشويهات والبيانات الخاطئة تماما التي وردت في كلمة ممثل تركيا وكلمة السيد دنكتاش ، تجبرني على ممارسة حقي في الرد لتوضيح الأمور .

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أذكر ممثل تركيا الموقر بأن مسألة قبرص ليست خلافا بين الطائفتين أو نزاعا دستوريا ، كما انها ليست تشويها وتكرارا لما حدث منذ ١١ أو ٢٠ سنة مضت . ان المشكلة المعروضة على المجلس هي تصاعد العدوان التركي ضد جمهورية قبرص . وانشاء دولة مستقلة مختلفة على جزء من أراضي قبرص تحتله قوات أجنبية نتيجة لعمل عدواني . المشكلة ما زالت مشكلة غزو واحتلال وانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان والحقوق الأساسية لشعبنا ، وعدم الاحترام الشائن من جانب تركيا لقرارات مجلس الأمن الالزامية التي تطالب بسحب قوات الاحتلال ، وعودة ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ الى ديارهم ، واعادة حقوق الانسان الى الجزيرة .

تلك هي عناصر جوهر مشكلة قبرص ، وهذه الاتهامات باللاشرعية هي التي يتوجب على ممثل تركيا أن يرد عليها . ان اصبع الاتهام يوجهه المجتمع الدولي مباشرة الى تركيا بسبب خرقها ميثاق الأمم المتحدة ، وعدم تنفيذها الالتزامات الرسمية التي قبلت بها طبقا لأحكامه ، باحترام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن .

ان هذه القضايا المؤلمة وهذه الادانة العالمية للمحاولة الانفصالية التي ارتكبتها حكومة تركيا هي التي تستدعي من ممثلها الرد ، لأن العمل الانفصالي المطروح على المجلس ما كان له أن يتم ، ولم يتم ، دون تواطؤ تركيا وموافقتها ودعمها ورعايتها العلنية وتعليماتها .

ان الحكومة التركية هي التي ابتكرت وصاغت ووجهت السيناريو صوب اعلان الاستقلال من جانب واحد ، وسحبت تركيا الخيوط ثم تحرك السيد دنكتاش ، كما يفعل دائما ، بانصياع تام لأوامر سادته .

والقول بأن تركيا لم تشجع على الانفصال المزعوم هو قول هزل وينال من ذكاء هذه الهيئة الرفيعة . ان تركيا تسيطر سيطرة تامة على المنطقة بفضل وجود ٣٥٠٠٠ فرد من قواتها و ٥٠٠٠٠ مستوطن تركي ونظام عميل فرض على القبارصة الذين يعيشون في المناطق المحتلة .

وقد أيدت تركيا في مناسبات عديدة ، سبقت هذه الأعمال غير المشروعة المتكررة ، من خلال بيانات رسمية ، النظرية المضللة للسيد دنكتاش والتي تنطوي على ما يسمى بحق الطائفة القبرصية في الانفصال وتقرير المصير . وهناك الكثير من هذه البيانات ، ولا أريد أن أثقل على مسامع الأعضاء بالاقتباس منها . وحسبي أن أقول أن آخر هذه البيانات أدلى به في هذا البلد السيد كافليفيل في الشهر الماضي .

ان العمل الذى قامت به تركيا يتنافى مع الميثاق والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ، ويعتبر تحديا لهذه الهيئة المعنية بحل مشكلة قبرص وتحديا للأمين العام الذى قام ، وفقا للقرار ٢٥٣/٣٧ بالاشتراك شخصيا في البحث عن حل عادل ودائم لمشكلة قبرص ــ وان هذا العمل يجب أن يظل عالقا في الأذهان .

وبالطبع ، ان مثل هذا العمل يقوض المحادثات وجهود الأمين العام الرامية الى عقد اجتماع عالي المستوى بين الرئيس كبريانو والسيد دنكتاش ــ وهو اجتماع تبين ان السيد دنكتاش طلبه من قبيل النفاق ، لأنه بينما كان يقوم الأمين العام بجس نبض الأطراف بشأن امكانية استئناف هذا الاجتماع ، تقدم السيد دنكتاش ، على طريقة ايان سميث ، باعلانه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر . ان عدم قانونية هذا الاعلان واضحة . ان ما يسمى بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية كيان زائف وغير قانوني أقامته تركيا في المنطقة المحتلة . ومن ناحية قانونية ليس له أية أراض باستثناء تلك المنطقة التي تسيطر عليها قوات الاحتلال التركية التي عطت على اقتلاع جميع السكان من القبارصة اليونانيين من المنطقة ووضعت مكانهم مستوطنين جلبتهم من تركيا ليقيموا في ديار وعلى ارض من طردتهم .

تلك هي الحقائق ، وأسأل هنا ممثل تركيا : هل يمكن لأى بلد يقيم احتراما للذات أن يعترف بهذا الكيان غير الشرعي ؟ وهل يستطيع أن ينكر أن الكيان الزائف الذى تشجع عليه حكومة بلاده هو كيان ناجم عن العدوان واغتصاب أراضي القبارصة اليونانيين ؟ وحبذا لو حصلنا على اجابة واضحة على هذه الاتهامات .

بيد أنه عوضا عن الرد على هذه التهم عن الأعمال غير الشرعية التي أدينت بحق على الصعيد العالمي ، آثر الممثل التركي والسيد دنكتاش الاستشهاد من جديد باسطورتهما المفضلة بشأن طرد وسوء معاملة القبارصة الأتراك من جانب الحكومة وبشأن وجود " شعبين " في قبرص وبشأن " عدم شرعية حكومة بلادى وقدم وصفات للشفاء من الداء مليئة بالكيماويات تحمل أسماء " ايان سميث " و " مبادىء الفصل العنصرى " و " اقامة البانتوستانات " .

فهل لي أن أطمئن ممثل تركيا القلق بأننا والعالم لا تساورنا شكوك ازاء شرعية حكومة بلادى . ان اعتراف بلدكم ، سيدى الرئيس ، المقترن باعتراف ١٥٧ من الدول الأعضاء الأخرى وجميع المنظمات الدولية ، بما في ذلك الأمم المتحدة بحكومة بلادى . وفوق ذلك كله الأساس الشرعي المتين الذى يقوم عليه هذا الاعتراف كل ذلك يجسد الردود الصامتة على الحجج التركية الزائفة ويظهر عزل تركيا عن المجتمع الدولي . ولكن ، اسمحوا لي أن أضيف أنه ربما كانت هذه هي الحالة الوحيدة في تاريخ الأمم المتحدة التي نرى فيها معتديا وجه ضربة عسكرية وحشية الى الضحية ، وحرق شعبه وغاباته بقنابل النابالم يمثل أمام هذا المجلس الذى أنيطت به مهمة صون السلم والأمن الدوليين ليدعي بأنه ليس هناك ضحية له .

ان الممثل التركي يقيم ادعائه على ما يسمى بعدم وجود حكومة قبرص بناء على اعلان جنيف الذى يشير الى وجود " ادارتين مستقلتين لطائفتين " في قبرص . بيد أن وجود طائفتين وادارتين لا يلغي وجود حكومة قبرص ، سواء في ذلك الوقت أو بعده ، وفي الحقيقة ان شرعية وجود حكومة قبرص قد اعترفت بها باستمرار قرارات الأمم المتحدة وجميع المحافل الدولية والمنظمات الدولية وجميع الدول باستثناء تركيا ، بالطبع .

لقد ادعى ممثل تركيا ان الطائفة القبرصية التركية طردت حكومة الجمهورية في عام ١٩٦٣ . ومهما يكن من أمر ، فانه لم يشر الى أى قانون أو مرسوم أو نظام يمنع الوزراء القبارصة

الأتراك أو أعضاء مجلس النواب من ممارسة واجباتهم . والسبب هنا واضح : انه لم يصدر أى منها . وما هو أكثر من ذلك ان ادعاءه باطل لأن محاضر اجتماعات مجلس الوزراء التي أرسلت اليهم بعد انسحابهم تبرهن على رغبة الحكومة القبرصية في عودتهم الى مراكزهم . ان انسحاب الوزراء القبارصة الأتراك من الحكومة كان جزءا من مخطط حبكته أنقرة بصورة جيدة لارغام القبارصة الأتراك على عدم التعامل مع أهل بلدهم ، وهكذا كتب النجاح لسياسة الفصل البغيضة التي انتهجتها تركيا في قبرص . وقد أيدت ذلك سلسلة من تقارير الأمين العام للأمم المتحدة التي قدمها الى هذا المجلس . وأكتفي هنا بالاقتباس من تقرير الأمين العام الراحل ، السيد لوثانت المتضمن في الوثيقة S/6426 المؤرخة في ١٠ حزيران / يونيه ١٩٦٥ .

" ان الزعماء القبارصة الأتراك تمسكوا بموقف متصلب ضد أية تدابير قد تنطوى على أن يعيش ويعمل أفراد الجاليتين سوية ، أو تضع القبارصة الأتراك في مواضع تجعلهم يعترفون بسلطة أعضاء الحكومة . والواقع أنه لما كانت الزعامة القبرصية التركية ملتزمة بالانفصال المادى والجغرافي للطائفتين باعتباره هدفا سياسيا ، ليس من المحتمل أن تشجع أنشطة القبارصة الأتراك التي قد تفسر على أنها تنطوى على اتباع سياسة بديلة . والنتيجة هي أن تلك سياسة واضحة للفصل الذاتي للقبارصة الأتراك ." (S/6426 ، الفقرة ١٠٦)

وأخيرا يذكر الأمين العام :

" . . . ان المحن التي قاسى منها القبارصة الأتراك من السكان نجمت عن سياسة العزل الذاتي التي انتهجتها زعامتهم . . . المفروضة بالقوة على عامة الناس ." (المرجع نفسه)

وأسترعي اهتمام ممثل باكستان بصورة خاصة الى هذا الاقتباس .

ان الفصل والعزل والتقسيم ، سيدى الرئيس ، كانت دائما ولا تزال تمثل سياسة تركيا في قبرص . وهم لا ينكرون ذلك ، وانما يقدمون حجة سخيفة لا يمكن الدفاع عنها بأن هذا التقسيم ضرورى لأمن الطائفة التركية القبرصية . ان قبرص جزيرة تضم ٦٥٠ الفا من السكان ، منهم ٨٠ في المائة من القبارصة اليونانيين ، و ١٨ في المائة من القبارصة الاتراك ، و ٢ في المائة من الاعراق الأخرى ، وعلى أرضها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم ، وهناك اقتراح قدمه رئيس الجمهورية السيد سبيروس كبريانو لازالة الطابع العسكرى تماما وانشاء قوة شرطة مشتركة تتكون من قبارصة أتراك ويونانيين . ورغم ذلك لا تزال تركيا تدعي ان الانفصال ضرورى لأمن الطائفة القبرصية التركية . ويمكن أن تتساءل ، وماذا عن أمن ٨٢ في المائة من الشعب ؟ هل تتوقع تركيا أن يشعر هؤلاء السكان بالأمن بينما يوجد جيش مسلح تسليحا جيدا قوامه ٣٥٠٠٠ جندى تركي على الجزيرة ؟ اذا كانت تركيا تحتج باعتبارات أمن القبارصة الاتراك ، فماذا عن اعتبارات أمن كل السكان الذين يعانون باستمرار ويهددون من جانب قوات الاحتلال التركية؟ أعتقد أن هذا سؤال منطقي آخر يجب ان يوجه الى تركيا .

وتذهب النظرية التركية للفصل العنصرى وسياسة البانتوستانات في قبرص الى أبعد من ذلك . فهم يدعون الى الفصل المادى للطائفتين ، كما اتضح ذلك باعلان الاستقلال من جانب واحد . واذا كان هناك من يعتقد جدلا ان هناك أكثر من شعب واحد في قبرص ، وهذا غير صحيح طبعا ، فما هو المبرر الاخلاقي والقانوني لفصل هذين الشعبين ؟ انني أقول ليس هناك مبرر على الاطلاق ، اللهم الا السياسة المغرضة التي تفرضها تركيا لاعتبارات سياسية موجهة ضد وحدة الشعب ووحدة البلد .

اما بالنسبة لمبدأ المساواة ، الذى أساء استغلاله الممثل التركي ، فانني

أقول اننا نعتقد أن كل القبارصة متساوون مهما كان جنسهم أو لونهم او دينهم أو أصلهم العرقي ، ويتمتعون بحقوقهم الأساسية التي لا يمكن للدولة أن تحرمهم منها . لدينا حكومة ديمقراطية ونحن نؤمن بالمساواة امام القانون ونمارسها ، ونتيح فرصا متساوية ونتوقع من مواطنينا التزامات مقابل ذلك .

ولكننا مع ذلك لا يمكننا أن نقبل المساواة العددية والنظرية التركية الغريبة وغير العادلة التي تقول ان ١٨ في المائة تساوى ٨٢ في المائة . ان هذا التحريف لمبدأ المساواة يتناقض مع مبادئ الديمقراطية ويخفق العملية الديمقراطية .

لقد قام الجانب التركي بالتحرى لمعرفة أين هم القبارصة الاتراك الأعضاء في وفدنا . وانني أرد وأقول بأسف عميق انه نظرا لسياسة الفصل والتقسيم التي تنتهجها تركيا وعملاؤها في المناطق المحتلة لقبرص ، فان القبارصة الاتراك الذين كانوا أعضاء في وفدنا اضطروا الى الانسحاب نتيجة لأعمال ارهاب قام بها نفس الشخص الذى أثار المسألة أمس . ولكن مع ذلك ، هناك ذكريات علاقات مودة وصداقة وثيقة توجد بيننا في خدمة بلدنا المشترك . يتوق سكان قبرص بحق الى عودة هذه الايام . واننا نتطلع أيضا الى اليوم الذى تزول فيه اسلاك خطوط التقسيم والقوات الاجنبية المسلحة التي تحتل بلدنا وتقسم شعبنا .

ونتطلع الى اليوم الذى يعاد فيه بناء السلم والعدالة والحرية والاخوة في قبرص وسوف نناضل من أجله .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥